الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ خليج عدن لـ (14 أكتوبر) :

ميناء عدن مرفق اقتصادي حيوي يحظى برعاية واهتمام فخامة الرئيس الميناء يتمتع بحركة تصاعدية في النشاط الملاحي والتجاري

شهدت موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن حالياً) حركة تجارية تصاعدية في النشاط الملاحي والتجاري خلال الأعوام الماضية والنصف الأول من العام الجاري وزيادة في عدد الخطوط الملاحية الدولية وذلك في إطار تنمية الميناء وتطوير وتحسين الاقتصاد البحري والملاحي في الميناء.. 14 أكتوبر التقت المهندس/ محمد عبدالله مبارك الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن).

لقاء/ مواهب با معبد

محمد عبدالله مبارك

الميناء في ظل العهد الجديد

لقد حظي ميناء عدن ولا يزال يحظي برعاية واهتمام فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح الذي اهتم بأمر هذا المرفق الاقتصادي الحيوي وجعله في أول أولوياته واهتماماته ويعتبر ميناء عدن من أهم الخطوات التطويرية الهامة والاقتصادية الحيوية للعاصمة الاقتصادية عدن وكان له النصيب الأوفر في تحريك عجلة الزمن إلى الأمام ويشهد ميناء عدن حركة تجارية تصاعدية.. وميناء عدن له الأهلية الكاملة للانطلاق دون قيود أو ازدواجية، أما من النواحي الخاصة بالقدرات والإمكانيات المادية والواقعية ومن أهمها على الإطلاق هو تجديد قطع الأسطول العامل في الميناء والقاطرات البحرية وزوارق الإرشاد والربط ويوجد هناك أربعة زوارق بحرية متخصصة بعمليات الإرشاد سينضم اثنان منها قبل نهاية العام الحالي والأخرى من المتوقع وصولها خلال النصف الأول من العام القادم، كما أن هناك دراسات فنية لتطوير وتحديث الأرصفة في الميناء بشكل متكامل وفقاً للبرامج الاستثمارية السنوية وتطهير الحوض المائي من الحطام والمخلفات وتعميق القناة الملاحية.

الأمن والاستقرار.. حقيقة لابد منها

يعتبر الأمن من أهم مقومات النجاح لأي مشروع تجاري وعندما يكون المشروع بحجم المرفق الاستراتيجي كميناء عدن الدولي وفي غمرة التطورات في ميناء عدن منذ حوالي 170 عاماً كميناء حديث وبتوفير الأمن الذي يحمي الممتلكات وهو العامل الذي سمح بذلك الازدهار والتطور ويمكن الأنشطة التجارية من الربح والتقليل من المخاطر واليمن كانت السباعة لتعزيز القدرات الأمنية لموانئها إقليمياً ودولياً وتحصل ميناء عدن على شهادة الامتثال الأمنية من المنظمة البحرية الدولية (I MO) للوفاء ببنود المدونة الدولية لأمن من السفن ومرافق الميناء (ISPSCODE) وأكد المهندس محمد عبدالله مبارك بن عيفان الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) أن العلاقة مع مصلحة خفر السواحل والأمن البحرية وقطاع خليج عدن علاقة متكاملة ومحكومة بالمهام والواجبات بكل قطاع وهذا الجهاز الأمني يعمل على توفير الأمن ومراقبة الحركة البحرية والشواطئ بواسطة الزوارق العسكرية المتطورة تقنياً وبشرياً ومع هذه الجهات الأمنية يتم من خلالها القوانين والأنظمة التي تحدد مستوى العلاقة وإطارها ونحن نعمل على تطوير مستوى العلاقة بما ينعكس على تحسين الصورة المثلى للمرفق أمام الزائر والوافد الأجنبي من البحارة والسفن الأجنبية القادمة والمغادرة لميناء عدن كما نعمل في الميناء على حل أية خلافات وأية مشاكل أمنية يقوم هذا عن طريق التشاور والتواصل واللقاءات الدورية مع قيادة القطاع كقيادة تنفيذية للمؤسسة وللعلم فإن ممثل المصلحة يعد عضواً أساسياً في مجلس إدارة المؤسسة الذي سيعلن عن تشكيلها خلال الفترة القادمة.

عبارات وسفن تجارية وسياحية تؤم الميناء

في الأيام الماضية وبصورة ملفتة للنظر توافدت على ميناء عدن عدد من السفن السياحية من مختلف الجنسيات، نذكر منها ست سفن سياحية وعبارة سياحية واحدة تحمل العلم الاسترالي وكذا قدمت إلى ميناء عدن السفينتان السياحيتان (Astor) وكان على متنها 630 سائحاً وبحاراً وفيما كانت السفينة السياحية (Europ) والتي كانت تحمل علم (البهاما) وكان على متنها حوالي (623) سائحاً وقد وصلت إلى الميناء خلال الأشهر الأولى في العام الجاري وأيضاً قدمت إلى ميناء عدن السفينة السياحية (Maxim) للسياحة والتموين بالوقود وكان على متنها (635) سائحاً من الجنسيات المختلفة.

كما رست في ميناء عدن السفينة السياحية الإيطالية (costa classic) وأيضاً السفينة السياحية البهامية (Amadea) وكان على متنها أكثر من (2658) سائحاً وبحاراً من مختلف الجنسيات وقد طافت عدداً من المدن اليمنية، يذكر بأن السفينة السياحية (Spirit of dventure) التي كانت تحمل علم جزر البهاما والذي يبالغ طولها نحو (139) متراً قامت بزيارات لميناء عدن وكان على متنها (540) سائحاً أوروبياً.

خبراء محليون.. توقعات بزيادة الحاويات إلى نصف مليون حاوية خلال العام الحالي

شهدت مؤسسة موانئ خليج عدن وميناء عدن للحاويات أرقاماً مهولة في استقبال وإرساء وتنظيم الحاويات التي وصل عددها إلى (397.087) تقريباً إلى يومنا هذا مما شكل نمواً، وصل إلى (25%) حيث كان عدد الحاويات المتداولة في الرصيف نحو (312.896) حاوية وتشير آخر الإحصائيات للعام الحالي 2007م إلى ارتفاع أكبر لعدد الحاويات والتي تقدر بنسبة 37% تقريباً مقارنة بالعام السابق وهذا ويتوقع عدد من الخبراء المحليين أن الأنشطة الملاحية والتجارية في أرصفة الميناء قد تصل إلى نصف مليون حاوية وذلك وبسبب ما تشهده الحركة الملاحية من نشاط اقتصادي موحد بعد القرار الجمهوري رقم 61 لسنة 2007م الخاص بوضع محطة عدن للحاويات وكافة المراسي تحت سلطة المؤسسة وإدارتها.

قوانين ولوائح تنظيمية للميناء

وعن القرار الجمهوري الصادر الرئيس علي عبدالله صالح القاضي بإنشاء مؤسسة موانئ خليج عدن بخصوص ذلك تحدث المهندس/ محمد عبدالله مبارك الرئيس التنفيذي للمؤسسة قائلاً في كل الأحوال هناك قوانين ولوائح تعمل على تنظيم مستوى مجال العلاقات فيما بين الموانئ اليمنية والمعروفة

المؤسسة لديها دراسات فنية لتطوير أرصفة الميناء وفقا للبرامج الاستثمارية

اليوم بالمؤسسات الثلاث متمثلة بخليج عدن والبحر الأحمر والبحر العربي وكل مؤسسة من هذه المؤسسات تمارس نشاطها ومهامها في حدود النطاق الجغرافي البحري والتواصل قائم بين مؤسستنا ومؤسستهم بشكل دائم وهذا أمر طبيعي وبديهي لأن هذه المرافق الحيوية تؤدي واجباتها وكل هذا الصالح تطوير وازدهار الاقتصاد الوطني ودعماً للموازنة العامة للبلاد ونتابع باهتمام الأنشطة الجارية في الموانئ العربية والإقليمية ونطمح إلى تفعيل نشاط الشراكة ونعمل على التكامل الاقتصادي العربي بواسطة هذه المنافذ البحرية وفي حدود هذه المنطقة موانئ دول الجوار في الجزيرة والخليج العربي وأضاف المهندس محمد عبدالله مبارك لسنا محصورين بالركون على المميزات الإستراتيجية لميناء عدن المعروفة بالموقع الجغرافي الهام والاقتراب الشديد من خط الملاحة الدولي.

حركة السفن وزيادة الخطوط الملاحية الدولية

وأشار الرئيس التنفيذي للمؤسسة إلى أن النشاط الملاحي والتجاري في تصاعد إيجابي من خلال العام الماضي 2006م والنصف الأول من العام الجاري 2007م وكان مستوى الحركة التجارية والملاحية بشكل عام لا بأس به وأضاف أن هناك مؤشرات توحي بأن واقع الصورة الطيبة من خلال الأرقام الإحصائية ومستويات التبادل التجاري وحركة السفن تؤدي إلى زيادة عدد الخطوط الملاحية الدولية المستخدمة لميناء عدن كميناء محوري للخطوط الدولية ويعتبر مركزاً مهماً لتجارة الترانزيت للسفن وإعادة شحن العبارات والسفن السياحية والتجارية.

514 سفينة وافدة إلى ميناء عدن من أجل التمون

وتحدث المهندس/ محمد عبدالله مبارك الرئيس التنفيذي لمؤسسة الموانئ عدن عن العائدات التي حققها ميناء عدن في خلال الأعوام الماضية والعام الجاري مؤكداً ارتفاع أرقام وإحصائيات البضائع وعدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن وأن كميات البضائع وهذا مؤ شر جيد لتصاعد حركته الملاحية والتجارية عاماً بعد عام وعدد الحاويات والسفن السياحية واليخوت وسفن البضاعة الجافة وسفن النفط وسفن المواشي وسفن رورو وسفن حب وسفن أسماك وسفن أخرى بلغ عددها (514) سفينة ووصل إجمالي الأطنان والكميات من الصادرات والواردات والتموين من غاز ووقود وكميات الصادرات والواردات من البضاعة الداخلة والخارجة من الميناء حوالي 7.200.098 طناً وصافي الأطنان من الحاويات والسفن الوافدة إلى الميناء خلال الأشهر يناير – أبريل – لعام 2007م حوالي 3.488.128 طناً.

الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال أكبر استثمار في اليمن

انجاز وحدوي عملاق لإحداث نهضة صناعية

إعداد / فريد محسن علي:

بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م بدأت بلادنا في تطبيق مجموعة من البرامج الهادفة إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ويساهم النمو المتواصل لقطاع النفط والغاز في لعب دور هام في إنجاح هذه المبادرة التنموية وقد بدا أول استخراج للنفط والغاز عام 1986م حيث يتجاوز الإنتاج النفطي لليمن حالياً مقدار (400.000) برميل يومياً وبقرار إعلان الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال في 26 أغسطس 2005م توصلت الجهود المشتركة بين الحكومة اليمنية والشركاء المساهمين الآخرين تدشن استثمار هو الاكبر من نوعه في اليمن، وبميزانية تقدر بنحو (3.7) مليار دولار.. ويسجل هذا المشروع بزوغ عهد جديد في إطار السياسة التنموية للجمهورية اليمنية، التي تهدف إلى تنمية وتطوير الموارد الطبيعية للبلاد وستعمل هذه الجهود على استشراف آفاق مستقبل جديد من خلال أحداث نهضة صناعية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص عمل ووظائف جديدة للمواطنين اليمنيين

وتشمل الجهات المشاركة في هذا المشروع شركة توتال، وشركة هنت ومؤسسة (sic) (ولكل من هذه الشركات سجلا حافلا في مجالات الإنتاج والاستكشافات النفطية في اليمن) وكذلك الشركة اليمنية للغاز وشركة كوغاز وشركة هيونداي والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات ويتمثل البدء في تنفيذ مشروع الغاز الطبيعي المسال نقلة هامة تعكس التزام جميع شركاء المشروع بالعمل على تعزيز مستقبل التنمية في اليمن

حقوق الامتياز.

منحت الحكومة اليمنية للشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال حقوق الامتياز الاستثمارية المطلقة لاحتياطي الغاز الطبيعي المتواجد في حقول القطاع (18) بمأرب ، حيث تصل احتياطي الغاز الطبيعي المؤكدة والمخصصة حاليا لأغراض المشروع إلى (9.15) تريليون قدم مكعب ،كما يوجد احتياطي آخر،ولكن بكميات محتمله تقدر بنحو (0.7) تريليون قدم مكعب ، وتم تخصيص واحد تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي لتلبية احتياطات السوق المحلية ، وقد تم التأكيد على المعلومات المتعلقة باحتياطي الغاز في العام 2005م من قبل شركة تدعى DE GOLYER and MACNAUCHTON والتي تعتبر شركة استشارية عالمية مستقلة في هذا المجال .

إن الإنتاج المتواصل من تلك الحقول لسنوات طويلة مضت يعطي ضمانات كافية بشأن استمرار إمدادات الغاز لفترة طويلة في المستقبل ، ويكفي الاحتياطي المؤكد لإنتاج وتصدير ما مقداره (6.7) مليون طن مترٍ من الغاز الطبيعي المسال سنوياً ولمدة تزيد عن (20) عاماً ، كما أن الحكومة اليمنية قد منحت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال الحق في إجراء أعمال تنقيب جديدة عن الغاز والتي من شأنها فتح المجال أمام تطوير مشاريع توسعية أخرى في المستقبل .

تسييل الغاز.

سيتم إنشاء محطة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال باستخدام أحدث التقنيات المشهود لها عالمياً والتي تعرف بـ(MCR / APCIC3) وستقوم الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بإنشاء وتشغيل خطى الإنتاج الواقعين على مقربة من ميناء بلحاف بطاقة إنتاجية مؤكدة تبلغ (6.7) مليون طن متري في العام .. وقد خلصت المسوحات الدقيقة التي تم إجراءها على جميع المواقع المحتملة لإنشاء ميناء التصدير في اليمن إلى منطقة بلحاف تعتبر الموقع الأفضل لتشييد الميناء. فمنطقة بلحاف تتمتع بحماية طبيعية من الرياح الموسمية الأمر الذي يغني عن الحاجة إلى إنشاء كاسر للأمواج وإلى توقف عمل المحطة لأسباب طبيعية. كما أن العمق الطبيعي الذي يتمتع به الميناء يقلل الحاجة لإنشاء رصيف بحري طويل لتغذية الناقلات ويغني .. عن عمليات تجريف قاع البحر لزيادة عمقه ولذلك العمق الطبيعي للميناء يسمح باستقبال الناقلات العملاقة الخاصة بنقل الغاز الطبيعي المسال أن موقع المشروع الجغرافي والإستراتيجي في الجمهورية اليمنية يتيح للمشروع سهولة الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية في كل من شبه الجزيرة الهندية وأوروبا والشرق الأقصى إضافة إلى الأمريكيتين .

صفقات التسويق .

وقعت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال في أغسطس من العام 2005م على عقود بيع طويلة الأجل ـ تمتد لعشرين سنة قادمة .. مع ثلاث من كبريات الشركات العالمية تشكل تلك الشركات شركة سويس للغاز الطبيعي المسال ومؤسسة الغاز الكورية الجنوبية المعروفة بس كو غاز وكذلك شركة توتال للغاز والطاقة المحدودة.

مستقبل أفضل مع قطاع الطاقة في اليمن

تعتبر عملية إنتاج الغاز الطبيعي المسال عملية نظيفة بيئيا، إذ لا تتسبب سوى في معدلات منخفضة جداً من الانبعاث يضاف إلى ذلك انخفاض كلفة نقل الغاز الطبيعي المسال إلى مسافات بعيدة ، وعندما يتوفر كلا من الغاز فضلاً عن ذلك ، يعتبر الغاز الطبيعي من أنقى مصادر للطاقة الأخرى كالفحم والبترول، وبالتالي ، فإن الغاز الطبيعي المسال مصدراً ثابتاً للطاقة النقية على المدى البعيد بما يلي احتياجات الأسواق الاستهلاكية في جميع أنحاء العالم .

دعم جهود التنمية المستدامة على المستوى المحلي

من أهم مساعي الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال هو تحقيق فائدة حقيقية تخدم كافة الشركاء المحليين ، والسلطات اليمنية ذات العلاقة، والمجتمعات المحلية في المناطق التي يعمل فيها المشروع، وكذا القوى العاملة اليمنية والشركات المحلية المقاولة لتنفيذ الأنشطة المختلفة الخاصة بالمشروع .تحرص الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال على إبراز قدر عال من الجدية والمسئولية على المستّويين المحلي والدولي.

لتحقيق ذلك تبذل الشركة جهوداً حثيثة للوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والبيئية والتقيد بالمعايير المتعارف عليها دولياً. وقد نفذت الشركة دراسة متخصصة وبمستويات عالية تهدف إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الغاز الطبيعي المسال وستستكمل إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية التي تتبناها الشركة خلال العام الحالي 2006م.

وتحرص الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال على ترك أثر ايجابي يحتذى به في اليمن سواء من خلال فترة عمل المشروع أو بعد انقضاء تلك الفترة ، حيث تستمد الإستراتيجية التي تتبناها الشركة في مجالات التنمية المستدامة وحماية البيئة على ثلاثة مستويات رئيسية من العمل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الحد من إلحاق أية أضرار محتملة جراء أعمال المشروع أو التخفيف من حدتها إن تعذر اجتنابها إلى أدنى الحدود التي لا تكاد تذكر أو المتوسطة في أسوأ الحالات، سواءً كان ذلك في التجمعات السكانية أو على الثروات الحيوانية أو البيئية.
- لالتزام بمبدأ التعويض العادل والمنصف وفقاً للمعايير الدولية في حال حتمية وقوع الضرر أو إلحاق أي خسائر اقتصادية جراء إنشاء أو تشغيل المشروع؛
- ترك أثر إيجابي دائم وميراث يقتدي به في اليمن لمصلحة الأجيال القادمة.

وقد تم تخصيص فريق عمل يعني بقضايا التنمية المستدامة يتولى إجراء لقاءات تشاوريه عامة ومكثفة مع مختلف الجهات الوطنية والمحلية ذات العلاقة ،ويسعى هذا الفريق إلى تعزيز أواصر التعاون مع العديد من الشركاء والهيئات التنموية المحلية لتنفيذ خطط العمل والبرامج التنموية التي تتبناها الشركة.

برنامج يمننة القوى العاملة

سيوفر مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال عدة آلاف من فرص العمل أثناء فترة الإنشاء (600) فرصة عمل ثابتة أثناء فترة التشغيل والإنتاج وستوفر الشركة برامج تدريبية وتأهيلية خاصة لنقل المهارات والخبرات اللازمة للموظفين اليمنيين لتمكينهم من الإسهام بفاعلية في عمل المشروع دون الإخلال بجودة ومعايير الأداء مما يسهم في الوقت ذاته في تعزيز العملية التنموية لليمن ككل.

وسيعمل برنامج اليمننة على تحقيق أهداف محدودة، وسيتم مراجعة مستوى التقدم المحرز نحو تلك الأهداف بشكل سنوي. وتقوم مجموعة من الشركات المحلية بتقديم شريحة واسعة من الخدمات الفنية الداعمة لتنفيذ المشروع ومحطة تسييل الغاز، الأمر الذي يسهم في تعزيز تنمية الصناعات المحلية .

البيئة الإقتصادية

مروان الجنزير

يتمتع اقتصاد بلادنا بالعديد من المقومات والفرص الاستثمارية المؤهلة للنجاح إذا ما أستخدمت الاستخدام الامثل ويكمن ذلك في نجاح الوحدة اليمنية الامر الذي مكن الحكومة من إرساء قواعد الامن والاستقرار السياسي في البلاد وهو العامل الأهم في إنجاح أي نمو اقتصادي بأي بقعة من بقاع العالم .. ويمكن القول إضافة الى هذا العامل فالاقتصاد اليمني يتمتع بالارض الخصبة الصالحة لإقامة أي مشروع تنموي قائم على قاعدة اقتصادية متينة يؤهلها لعدة نشاطات أذكر منها السياحية والعقارية والصحية والزراعية والثروة السمكية بما في ذلك تقوية وتعزيز موارد البنية التحتية كالموانئ والمطارات ووسائل النقل ومحطات توليد الطاقة .

وحتى تستغل هذه المقومات الموجودة في اقتصادنا فقد حمل لنا نوفمبر الماضي 2006م الماء والهواء من خلال إدراك مؤتمر المانحين الذي عقد في المملكة المتحدة "لندن" لدعم الفرص الاستثمارية الكامنة في عمق الثروة الاقتصادية اليمنية والتي رصدت لها نحو (4.7) مليار دولار على شكل تعهدات مالية لسد الفجوة التمويلية البالغة نحو 5.5 مليار دولار للسنوات 2007-2010 لتنفيذ (85) مشروعاً تنموياً مركزة في ذلك على تحسين قدرة البنية التحتية لبلادنا وبعض القطاعات الانتاجية الاخرى كتنمية الموارد البشرية والاصلاح الاداري والحماية الاجتماعية .

فالحكومة اليمنية تسير على قدم وساق في عملية الاصلاحات الاقتصادية وفق المحاور الاربعة المتفق عليها وهي قوة البرنامج الاستثماري في المشاريع ومتانة الاصلاحات الاقتصادية والقدرة الاستيعابية للاقتصاد على تنفيذ المشاريع وأخيراً المشاريع المرتبطة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي والمتضمنة تحرير التبادل التجاري من خلال الإعفاء الكامل من القيود الجمركية للسلع والمنتجات بين الجانبين .

وعلي الرغم من التطور الذي بدأ يظهر على السطح فالاستثمار في اليمن عليه مواجهة بعض التحديات التي قد تقلل من نشاطه ويتمثل ذلك في إقناع المستثمر الاجنبي بسلامة البيئة الاستثمارية اليمنية التي يلاحظ بعض المحللين الاقتصاديين أن مؤشرات الاقتصاد اليمني تراجعت منذ العام 1999م حينما قل الدفع الذاتي نتيجة للانخفاض في الدخل المتولد عن بيع النفط والانكماش الملحوظ في معدل النمو وانخفاض مستوى دخل الفرد عند مستوى 5530 في السنة منذ العام 2002م مما أدى الى وجود أكثر من 42% من سكان اليمن يعيشون تحت خط الفقر وزيادة معدلات البطالة لأكثر من 30%.

مع كل هذه التحديات فالحكومة قادرة خلال المرحلة الحالية على التعامل مع القضايا الاستثمارية العالقة ووضع الحلول المناسبة لها بالشكل الذي يلمس من خلاله المستثمر الاجنبي والشركات الاستثمارية الغربية والعربية تحولاً جذرياً ونقلة نوعية في البيئة الاستثمارية داخل المحيط الاقتصادي اليمني .